

هل تعرف أن هذه الوضعيات ضربت كل الولايات دون استثناء هناك كثافة في معتمديات معينة ما عدى ولايتين بالساحل سوسة والمنستير لا يوجد أي عائلة مقيمة في تلك الولايات التي لها مفقودين فيما عدى ذلك حسب المصدر المنتدى الاجتماعي والاقتصادي مشكورة فيما عدى ذلك من كل الولايات وهي ملفات حارقة بامتياز وهؤلاء لهم حق علينا ولهم حق على دولتهم لكي يبذل مجهود على الأقل بذل عناية جديّة والداخلية حسب الملحوظات التي ذكرتها وضحو لي وأجيبوني أولا لنعرف الحقيقة ونعتقد أن هذا الملف بصراحة بغض النظر عن مسؤولية الوزارات الأخرى وزارة الداخلية لها مسؤولية جسيمة فيه في الجانب الفني ومثلما أثني على تعامل السلطات الفنية المحلية والجهوية مع عائلات المفقودين وهي أفضل بكثير من تعامل الجهات الإدارية لأنهم أكدوا لي جميعا على هذه النقطة دائما يشكون من تعامل الولاية والمعتمدين معهم وكيف يصرخون عليهم ويهينونهم بينما يقولون لي أن مع الأمن والشرطة عندما يذهبون للقيام بالتحاليل اللازمة أو الاستفسار أو عندما يقومون باستدعائهم لأخذ معلومات أو معطيات حتى في الحوادث التي بعد 20 جانفي 2019 يقولون أنهم أرحم من المسؤولين الإداريين وهذه أمانة حملوني إياها لا بد أن أبلغها ليس لأنك أمامي سيدي الوزير وبالتالي أتمنى أن يكون الجواب شافيا يشفي غليل من يسأل عن الشيء وشكرا.

### إجابة السيد وزير الداخلية

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة لمعالي السيد وزير الداخلية تفضلوا.

### السيد وزير الداخلية

شكرا السيد النائب المحترم السيد أحمد الصديق،

قبل اجابتك أريد أن أوضح أن التعقيب الذي يلي الإجابة يقع تسجيله على مستوى اطارات الوزارة باعتبار أن الوزير لا يحق له الرد على التعقيب وحتى تكون الأمور جدية تقع اجابتكم كتابيا على كل التساؤلات والإستفسارات التي تلي التعقيب هذا قوس أردت التذكير به.

بالنسبة إلى سؤال النائب المحترم السيد أحمد الصديق أريد القول أنه في خصوص تعاطي وزارة الداخلية مع ملف التونسيين المفقودين في إيطاليا جراء الهجرة غير الشرعية وبالطبع دائما نبقي في حدود مشمولات وزارة الداخلية باعتبار أن سيادتكم أشرت وهذا صحيح أن الملف فيه عديد الأطراف المتدخلة وزارة الداخلية ووزارة الشؤون الإجتماعية والخارجية والتونسيين بالخارج إلى غير ذلك. أريد القول أن وزارة الداخلية هي قبل كل شيء عضو في اللجنة الفنية التي تم احداثها سنة 2012 صلب وزارة الشؤون الإجتماعية والتي تعنى بالتنسيق مع الجانب الإيطالي في خصوص الأشخاص التونسيين المفقودين جراء الهجرة غير الشرعية في سنة 2011.

وزارة الداخلية هي أيضا عضو باللجنة المكلفة بمتابعة التونسيين المفقودين جراء الهجرة الغير شرعية بالسواحل الإيطالية والتي تم احداثها سنة 2015 بمقتضى قرار السيد وزير الشؤون الإجتماعية المؤرخ في 4 جوان 2015 حيث يشارك في أعمالها خبيران من إدارة الشرطة الفنية والعلمية.

أريد أن أفيد أنه في هذا السياق تولت اللجنة المذكورة إعداد قائمة رسمية في التونسيين المفقودين وفقا للمراحل التالية.

تم في مرحلة أولى ضبط قائمة تضم 504 شخصا مفقودا جراء الهجرة غير الشرعية ثم تم تعديل هذه القائمة من قبل الشرطة الفنية والعلمية ليصبح العدد 501 شخصا مفقودا فقط باعتبار أننا وجدنا تكرر ثلاث هويات.

كما تمت مراجعة القائمة بعد أن تبين أن 11 هوية تتطابق مع التحاليل الجينية لـ 11 جثة كان قد لفظها البحر خلال سنة 2011 وقد سبق أن تم تسليم تلك الجثث إلى عائلاتهم وعليه فإن العدد النهائي أصبح في حدود 490 شخصا مفقودا وتم الاتصال بكل العائلات قصد اجراء التحاليل الجينية إلا أنه لم تتقدم سوى 242 عائلة لإجراء التحاليل المطلوبة ويتم التنسيق مع باقي العائلات من طرف أقاليم الشرطة والحرس الوطني لإتمام الموجب مثلما تفضلتم بالإشارة إليه.

في إطار التنسيق مع الجانب الإيطالي، في 23 فيفري 2017 تم عقد اجتماع بروما جميع أعضاء لجنة متابعة المفقودين التونسيين من جراء الهجرة غير الشرعية بحضور ممثل وهو مدير الشرطة الفنية والعلمية تحول رأسا واتصلوا بالمفوض السامي للحكومة الإيطالية المعنى بالأشخاص المفقودين.

تم خلال هذا الاجتماع تمكين الجانب الإيطالي من بطاقات بصمية ومن بطاقات سيمات جينية مع صور لبعض لمفقودين التونسيين قصد اجراء العملية الفنية اللازمة للتعرف على الهويات وكانت مقسمة كالتالي:

- 355 ملفا يحتوي بطاقات بصمية للأشخاص المفقودين والمذكورين بالقائمة والذين سبق لهم أن استخرجوا بطاقات تعريف وطنية.

- عدد 242 بطاقات سيمات جينية غير أن الجانب الإيطالي طلب من الجانب التونسي تحويل هذه المعطيات البصمية المسلمة له إلى معطيات بصمية حسب معايير الشرطة الدولية ما تسمى بالأنتربول وهنا أريد أن أعتنم الفرصة لأبين أن الإشكال يتعلق بمطابقة المعطيات المسلمة للجانب الإيطالي مع معايير الشرطة الدولية وهذا يتطلب تدقيق المعطيات حسب المعاينة المذكورة فمصالح الشرطة الفنية والعلمية في تونس تعتبر الأكثر تقدما على الصعيد الفني والتقني في مجال اختصاصها يعني مشهود لها بالكفاءة في هذا المجال.

على كل بتحصل الوزارة على هذا الطلب طلب منا الجانب الإيطالي توفير هذه المعطيات انطلاقا من تقنية الشرطة الدولية تمت الإستجابة له في فيفري 2019 ومكانه من قرص مضغوط يحتوي على 355 بطاقة بصمية للمفقودين التونسيين من جراء الهجرة غير الشرعية حسب المعايير التي طلبها التي تسمى Fichier interpole LIST مع معطيات الحالة المدنية بالأبجدية اللاتينية.

إلى حد هذا التاريخ مازلنا نترقب النتيجة من الجانب الإيطالي التي تفيد بالتعريف على الأقل من الهويات التي تمكننا منهم يعني أنه منذ شهر فيفري والجانب التونسي مازال ينتظر أن يتوصل من الجانب الإيطالي بهذه المعطيات.

هذا ما يمكن تقديمه حضرة النائب المحترم وشكرا.

## تعقيب السيد النائب

### السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا لكم السيد الوزير والكلمة لكم أستاذ أحمد الصديق للتعقيب تفضل.

### السيد أحمد الصديق

شكرا سيدي الوزير،

بالنسبة إليكم بقيت الأرقام محصورة في عدد 490 مفقودا بالنسبة إلى اللجنة التي تحدثنا بخصوصها في وزارة الشؤون الإجتماعية ثم عندما أقوم بجمع البصمات هناك 355 والسيماات الجينية 242 يعني هناك من أنجزتم له البصمات والسيماات الجينية في نفس الوقت والقرص المضغوط الذي استجبتتم فيه للجانب الإيطالي بمعايير **LIST interpole** فيه 355 بطاقة بصمية يعني أن هذا المسار كان في فيفري 2019 يعني بعد الطلب الذي تقدم به الجانب الإيطالي في فيفري 2019 وتمت الإستجابة له.

طيب سيدي الوزير هذه اشكالات الفرق بين تاريخ القاء السؤال في 22 جانفي 2019 والجانب الإيطالي أرسل وقمتتم بإجابته في فيفري 2019 يعني بعد أن أرسلت السؤال بطبيعة الحال لا علاقة فيما بينها ولكن سيدي الوزير رقم 1774 عدد المفقودين يطرح على الآن سؤالاً في التعقيب أتساءل وهذا بطبيعة الحال ستجيئون عنه كتابيا مثلما تفضلتم. في الملفات والبصمات والجينات نتعامل في حدود الرقم المتعلق بالموجة قل سنة 2012 ويبدو أن بعده لا يوجد عمل رغم أننا نعرف أنه هناك العديد من المفقودين بعدها.

مسألة أخرى لم ترد الإجابة عنها وأتمنى أن أتحصل بالجواب كتابيا وأتعهد إذا ما ورد فيه شيء كتابي أن أنشره بما أمكن لتبرئة ذمتي وذمة من يجيبي عن سؤالي عندما ذكرت caractère latin وبالعربية التي تحدث عنها المفوض العام للهجرة.

سأختم تعقيبي سيدي الوزير، أعرف عادة من يطلب اللقاء في الوزارة هم أحزاب وجمعيات ونشطاء في ملفات جدية وليس في وضعيات خاصة وعادة ما تستجيئون لذلك وما أعرفه حقيقة أن وزارة الداخلية حتى في فترات وهنا أتحدث عن سنة 2014 هناك تحسن في التعامل على الأقل مع الجمعيات ومع الأحزاب وحتى مع الأشخاص الذين لديهم ملفات جدية تقع برمجة موعد للقاء معهم لكن سيدي الوزير أردت أن أقول لكم أن ما ذكرتموه ليس واضحا بالنسبة لي وتم التوضيح في بعض الأشياء وأعتقد أن المجهود الذي لا بد أن يبذل يكون أكثر من هذا على الأقل لتبديد المخاوف ولتحسين التواصل والإجابة عن الأسئلة كما أنه هناك سؤال آخر لم تتم الإجابة عنه حول الجثث الأربعة في 6 سبتمبر 2012 ولا أتحدث عن الجثث الإحدى عشرة. أتمنى أن تجيبوني عليه كتابيا.

طلبوا منك لقاء وكان السيد سالم لبييض حاضرا معهم وحددتم لهم موعدا في عهد وزارتكم يعني سيادتكم ولكن في الأثناء بسبب شيء طارئ تم تأجيله والنواب وكما تعلمون لا يمكنهم في كل مرة الذهاب معهم وهم طرف أعتقد جدي خاصة الجمعيات التي أتحدث عنها في الحقيقة هم جديون لديهم معلومات موثقة ويفهمون ويتنقلون لإيطاليا ولديهم شبكة من العلاقات مع الجمعيات الأجنبية يعني هذا من شأنه أن يطمئن المواطنين مع تفهم الوضع مع العلم أنه هناك جزء في وزارة الداخلية وهذه ملاحظتهم هناك القليل من التعامل الجدي مع الموضوع يستدعي التواصل. طلبوا منك تحديد

موعد في عديد المرات وأعتقد أنهم يستحقون هذا التوضيح سيدي الوزير وهذا اللقاء الجدي معهم لتستمعوا إليهم وتقدمون لهم المعطيات وربما يكون السؤال والجواب منهم ومعكم مباشرة أفضل وأجدي وأنفع رغم أن هذا تم لقد سألتهم هل قدموا لكم الإجابة؟ قالوا أعطي لنا موعدا ولكنه لم يتم اللقاء لذلك استعملت الصلاحيات الدستورية وهو شيء جيد في أي دولة ديمقراطية وقد حضرتم هذا الصباح لإجابتي عن هذا السؤال كان أجدي أعتقد وأنفع ألا أسألك إذا كان المعني مباشرة بالملف و"كبدته محروقة على ولدو" وهم يمثلون بشكل أو بآخر هذه الجمعيات لو أنكم سمحتم بمقابلتهم والتعاطي معهم أعتقد أن هذا حقهم ولا بد أن يقع في أقرب من الأوقات وشكرا.

## طرح السؤال الشفاهي

### من قبل السيد ياسين العياري

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للسيد ياسين العياري.

### السيد ياسين العياري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بكم السيد الوزير،

صباح الخير السادة الإطارات،

هذه أول مرة نلتقي فيها في خصوص سؤال شفاهي أعتقد أنه حسب العمر المتبقي لهذا المجلس ستكون هذه آخر مرة.

سؤال مر عليه تقريبا سنة كنت قد توجهت به إلى من سبقكم السيد لطفي ابراهيم عندما كان وزيرا للداخلية حول ما حدث في فاجعة قرقنة بما أننا شعب ننسى سريعا سنذكرهم بالفاجعة التي تتمثل في انقلاب المركب والذي توفي فيها العديد من التونسيين واكتوت العديد من العائلات حينها.

سؤالي سيدي الوزير، أنا أعرف قرقنة جيدا وزوجتي من هذه الجهة أعرف أنه حال دخول أي غريب من البطاح يتم التعرف عليه. البلاد في حالة طوارئ ويجتمع 180 شخصا في قرقنة وهذه العملية يعني الحرقه تكلفتها تقريبا مليار يعني أنه هناك من خطط وجمع الأموال نقدا ما قيمته مليار. 180 شخصا كان بالإمكان أن يكونوا اراهيين والمليار كان يمكن بثمنه شراء كلاشينكوف ووزارة الداخلية لم تر شيئا والبلاد في حالة طوارئ والله لو كانت المدينة كبيرة فيها الكثير من الحركة لكان هذا ممكنا ولكن في قرقنة الجميع يعرفون بعضهم في البطاح.

أعتقد سيدي الوزير أن يجتمع 180 شخصا في مكان ولديهم مدخلا وحيدا ويجمعون المال ويخططون والداخلية ليست هنا. هذا الأمر مفرغ جدا أطلب منك أن تطمئن سيدي الوزير، لأنني أتعامل هنا مع الأمور بدون حكومة ومعارضة هناك أمور مثل أمن المواطنين تمهم الجميع.

أريد أن أسأل ماذا حدث وكيف حدث ذلك وأين أعوانك؟ أين الاستخبارات والحرس والداخلية؟ 180 شخصا في منطقة معزولة فيها مدخل وحيد ويخططون مدة أشهر ويجمعون المال ويخرجون ولا أحد تفتن لهم.

الجانب الإنساني فيما يتعلق بما حدث لعائلات الضحايا هذا أمر سننظر فيه مع أطراف أخرى ولكن اليوم أريد أن أطمئن هل أن

وزارة الداخلية قادرة على حمايتنا؟ هل أن وزارة الداخلية بهذه الإمكانيات والجاهزية والرغبة لها القدرة على التفطن لأشياء مثل هذه؟ كان يمكن أن يذهب 180 شخصا إلى سوريا والمليار كان يمكن أن يكون متفجرات. أستغرب وأنفاجاً كيف تجتمعوا ولم يتفطن إليهم أحد إلا عندما وقعت الكارثة وكان بإمكاننا أن نراهم في ليبيا مسلحين.

هذا هو السؤال سيدي الوزير أتفهم أنه قد مرّ عليه مدة طويلة ولكنني لم أنس الموضوع وأتابع الملف حتى عندما طرح عليّ سحب السؤال لأنه وجه لوزير سابق تمسكت بطرحه لأنني أريد أن أفهم فعلا ماذا حدث وخاصة ما نحن فاعلون حتى لا يتكرر ذلك. حدث ما حدث والأهم هو المستقبل وشكرا سيدي الوزير.

### إجابة السيد وزير الداخلية

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة لمعالي السيد وزير الداخلية.

السيد وزير الداخلية

شكرا السيد النائب ياسين العياري،

تبعاً للسؤال الذي توجّهتم به بخصوص الفاجعة التي جرت قبالة سواحل جزيرة قرقنة خلال الليلة الفاصلة بين 2 و3 جوان 2018 والتي أدت إلى هلاك عدد من الراغبين في الهجرة السرية إلى الفضاء الأوروبي وفي البداية بهذه المناسبة أترحم على أرواح الضحايا رحمهم الله.

إجابة عن السؤال أريد القول أن الأسباب التي أدت أولاً إلى التجمع لأنك سألت كيف تجمع 180 شخصاً في مكان واحد؟ أريد أن أبين أن تجمع هذا العدد الهائل من الأشخاص بنية الاجتياز خلسة خلال تلك الفترة تعود بالأساس إلى توخي هذه العناصر جملة من الأساليب للتظليل والحيلولة دون ضبطهم من طرف الوحدات الأمنية هذه هي الطرق التي وقع اعتمادها من طرفهم عن طريق الحضور إلى جزيرة قرقنة أو على الأقل البعض منهم رفقة أوليائهم للإيهام بالتزهر في الجزيرة وتم استعمال مراكب صغيرة ذات حمولة محدودة منطلقين من عديد الشواطئ المجاورة للجزيرة مثل منطقة سيدي منصور والعوابد واللوزة والمحصر إلى غير ذلك.

تعهد الراغبين في الاجتياز عدم جلب مبالغ مالية هامة معهم ربما حتى لا يقع التفطن إليهم من خلال الدوريات المرابطة على الطريق والاكتفاء بتحويلات بريدية عند تأكدهم من تنظيم عمليات الاجتياز.

كذلك تعهد تخفي المجموعات التي تنوي التخفي بمحلات سكنية بعيدة عن أنظار العامة وعدم خروجهم منها إلا قبل ساعة انطلاق العملية حيث يكون تمويههم من قبل المنظمين على عين المكان.

كما وقع استعمال منظمي الاجتياز طرقاً محكمة تجعلهم بعيدين عن الشبهة وعن الملاحقة الأمنية يعني وقع تقسيم الأدوار فيما بينهم لكن بمجرد الإعلان عن الحادثة الأليمة تم اتخاذ الاحتياطات الأمنية اللازمة وعقد جلسات عمل ضمت الأطراف المتدخلة في الموضوع للنظر في الإجراءات الأمنية الضرورية وتدعيم الخطة الأمنية لمكافحة الظاهرة وإيقاف العناصر المنظمة خاصة في جهة صفاقس حيث تم افراد هذه الظاهرة بمنظومة أمنية خاصة من خلال تركيز وحدات

قارة وأخرى متنقلة لمراقبة وتمشيط الأماكن المعروفة بتردد أشخاص في مجال الاجتياز كما وقع تدعيم المنظومة المذكورة بالتنسيق بين وحدات الحرس الوطني والجيش الوطني لتشكيل دوريات مشتركة.

وقد أسفرت هذه الإجراءات على تحقيق نتائج هامة حيث أمكن إذا كنت سأقدم احصائيات 2018 و2019 على الأقل في مرحلة أولى ما توفر لدينا من معطيات دقيقة خلال سنة 2018 من احباط أكثر من 2732 عملية اجتياز ومنع أكثر من 11.400 مجتاز من المغامرة في البحر وإيقاف 1399 شخصاً لديهم جرائم حقّ عام وهناك من اتهم بالوساطة في التفرير بهؤلاء الشباب.

كما تم في الفترة المتراوحة بين غرة جانفي 2019 و31 ماي من نفس السنة احباط 965 عملية ابحار ومنع 4128 شخصاً من المرور إلى الضفة الشمالية والاحتفاظ بـ 438 شخص من بينهم متهمين بجرائم حق عام ووساطة وأشياء أخرى.

من ناحية أخرى في ذات الإطار، تم بصورة فورية تكليف المصالح الرقابية بوزارة الداخلية بفتح بحث تحقيقي في الغرض لتحديد المسؤوليات أسفرت نتائجه عن جملة من الإعفاءات للبعض وتسليط عقوبات من الدرجة الأولى والدرجة الثانية للبعض الآخر وطبعاً نحن في انتظار مآل التتبعات المتعهد بها القضاء.

في ذات السياق، تم اتخاذ جملة من الإصلاحات الميدانية بغاية تجاوز الصعوبات والعوائق التي تعترض الوحدات الأمنية بقرقنة أثناء أداء مهامها وغالباً ما تكون هذه الصعوبات خارجة عن نطاق المنظومة الأمنية ومرتبطة بخصوصيات الجزيرة سواء كانت عوائق مادية أو بشرية أو طبيعية ذات علاقة خاصة بالموقع الجغرافي والبنية التحتية نعرف أن في جزيرة قرقنة هناك العديد من أماكن الإنزال ومنافذ بحرية تستغل للتسلل والإبحار خلسة.

كذلك وجدنا صعوبة في اصطفاف المراكب المحجوزة مع الجهات المعنية وكذلك هناك انتشار المناشر الخاصة غير المرخص فيها ووجود منفذ بحري رسمي وحيد للجزيرة بالطبع مع بعض الإشكاليات في تسويق البيوت لإطارات وأعوان الأمن بالجزيرة.

أنا لا أبرر وإنما أفسر الصعوبات التي تعترض في ذلك الوقت الوحدات الأمنية لكن الحمد لله تجاوزناها في الفترة الأخيرة من خلال مبادرة وزارة الداخلية باقتناء وحدة فندقية كانت مغلقة منذ سنة ووقع إعادة تهيئتها لإحداث مجمع أمني بالجزيرة هذا وقع برمجته ضمن ميزانية وزارة الداخلية لسنة 2019 ويتكوّن هذا المجمع من وحدات الأمن الوطني والحرس الوطني لتدعيم المنظومة الأمنية حيث يكون فيه مبيت ومكان تركز هذه القوة أفضل من أن تصل القوة الأمنية إلى جزيرة قرقنة فحتى لمكافحة الجريمة كانت تصل عبر اللود وأحياناً يكون معطلاً إلى غير ذلك والحمد لله بهذا المكسب تمكناً في ظرف وجيز من التقليل بنسبة تتجاوز 90% من الإبحار خلسة من جزيرة قرقنة وأنتم تعرفون أن الهجرة غير الشرعية انتقلت إلى جزيرة جربة ومدنين وهذا بفضل تركيز هذا المجمع الأمني وهذه القوة التي أصبحت موجودة وقد استبشر بها أهالي جزيرة قرقنة حيث أصبح لديهم على مدار الساعة وبالعدد الكافي والمحترم من الوحدات الأمنية لفرض الأمن والنظام.

على كل أريد القول أنه تم القبض على المنظم الرئيسي لعملية الاجتياز المذكورة يوم 21 جوان 2018 تقريبا منذ سنة واعترف لتنظيمه صحبة مجموعة من المشاركين لهذه الحرقة كما تم بعد

ذلك الفاء القبض يوم 05 أكتوبر 2018 بتونس العاصمة على صاحب المركب الذي تم استغلاله في عملية الإبحار خلسة وشكرا.

### تعقيب السيد النائب

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والتعقيب لكم السيد ياسين تفضل.

### السيد ياسين العياري

شكرا سيدي الوزير على التفاصيل، لكن صدقا لم تطمئني، يعني مراكب صغيرة، تحويلات بريدية يخرجون قبل ساعة، طرق محكمة، وحسب ما فهمت من العقوبات هناك تورط أمنيين، هذه تكتيكات إرهابيين وحسب ما فهمت من الإجابة أنهم استعملوا طرقا محكمة ومراكب صغيرة لو كانوا إرهابيين لمرو وهذا خطير.

منذ سنة مضت كان من الممكن أن يكونوا 180 إرهابيا يستعملون مراكب صغيرة يخرجون قبل ساعة، يستعملون طرق محكمة و180 إرهابيا كان من الممكن أن يفعلوا ما يشاؤون، إذا خرجوا بمراكب صغيرة وأبحروا كان من الممكن أن يضربوا سفينة في البحر ويفعلون ما يبدو لهم، هنا صدمت صدقا، بلادنا منذ سنة مضت كان من الممكن 180 إرهابي يجتمعون.

على كل، التعزيزات التي قلت عنها وهناك أمن موجود في قرقة هذا يطمئني بعض الشيء، لكن الحمد لله تعدينا هذا وكان من الممكن أن يحصل هذا في بلادنا ولم يحصل ونحمد الله كثيرا على هذا.

سيدي الوزير، أردت أن أذكر لك بعض الأسئلة الشفاهية الأخرى لكن المكلفين بالعمل الرقابي في المجلس وأحييمهم لأنهم يقومون بعمل جبار قالوا لي بأن الوقت قد فات، أعلم أنك لا تستطيع أن تجيبني عن الأسئلة الآن ولكن هناك بعض النقاط بودي أن تتابعها بانشغال عميق.

هناك قضية سيد عبد الرزاق السلامي الذي توفي في مركز أمن في القيروان لا أريد أن أسبق القضاء لكن يحزني أن شخصا يدخل ماشيا على قدميه ويخرج من مركز الأمن جثة، أعتقد أن أعوانك من المفروض أن يكون لديهم تكوين في الإسعافات الأولية ولديهم أدوات إسعاف أولية اتصلت بي عائلته وأتابع هذه القضية عن قرب.

موضوع آخر، السيدة الجاسوسة إيليس كوهين، الناطق بالرسمي باسم الوزارة وفي هجو الوزارة ويقول بأن هذه السيدة جاسوسة ومذكورة في محاضر بحث اغتيال الشهيد الزواري ثم تدخل تونس مرة أخرى في 2019، لنضعها S17 كيف دخلت تونس مرة أخرى؟ اطلعت على فيديوهاتنا في تونس 2019، علما وأنه في 2018 الناطق باسم وزارة الداخلية يقول في ندوة صحفية أنها جاسوسة ثم تدخل مرة ثانية؟ سيدي الوزير أتساءل أين مصالحك؟ هذه جاسوسة ومتهمة في محضر بحث أنها متورطة في قتل الشهيد الزواري تدخل تونس وتخرج مرة ثانية من المفروض الداخلية تحميننا أولا من هذه الجواسيس وهذه اسمها معروف ووجهها معروف تدخل تونس وتخرج أعتقد سيدي الوزير أن هذا الأمر يتطلب بحثا إداريا.

موضوع آخر سيدي الوزير فيما يخص سرقة الطوابع البريدية من الجوازات، كم من مواطن في الخارج يتصل بي يقول لي لم أجد الطابع البريدي، يعني أصبحت تجارة لسرقة الطوابع البريدية خاصة

في مطارات المنستير والنفیضة وهذا الأمر يتطلب تحقيقا، كم من طابع بريدي غير موجود يفتح المواطن جوازه ولا يجد الطابع البريدي، موجه على الفاييس بوك ووجهت لكم سؤال في الموضوع.

المجلس البلدي في الصخيرة، أتأسف لما تصلني الإجابة بأن الدولة عاجزة عن تنصيب مجلس بلدي، ما معنى الدولة عاجزة عن تنصيب مجلس بلدي؟ هل الدولة التي تعجز عن تنصيب مجلس بلدي قادرة على حمايتنا من الإرهاب؟ سيدي الوزير ما يحدث في الصخيرة أن الوالي متواطئ لا أكثر ولا أقل يريد أن تمسك قائمة نداء تونس رئاسة البلدية ومتواطئ و"مسبب الماء على البطيخ" وقام بكل هذا لأن القائمة المستقلة هي التي رحبت في الانتخابات فلا يريد أن تمسك هي، أنا لا أفهم كيف في 2019 دولة عاجزة عن تنصيب مجلس بلدي هذا غير مقبول وهذا يسمى تواطئ من الوالي وكنت توجهت لكم بسؤال في الموضوع وأجبتوني بما قاله الوالي.

سيدي الوزير،

منظورك أيضا هم مواطنون وأنا نائب عنهم، يؤسفني جدا أن المراقب في الطرق السيارة أجد عون حرس تجده في الطرق السيارة يرفع يده معرضا سلامته للخطر ومعرضا نفسه للخطر وأعرف ما معنى شخص يلبس الزي يخرج صباحا من بيته ويعود في صندوق، بدون أدنى مراعاة لسلامتهم، ففي العالم أجمع في الطرق السيارة يوقفون الناس في péage لكن في تركي ويقف وسط الطريق ويرفع يده في الليل لا قدر الله من الممكن أن يضغط السائق على الفرامل ولا يستطيع التحكم فيها، أنا يهمني ذلك الأمني وأعتقد أن هذه الطريقة لا تراعي سلامته ولا تراعي سلامتي كمستعمل طريق في حين كان من الممكن أن يتوقف في محطة الاستخلاص.

كذلك سيدي الوزير منظر يؤلمني كل مرة، عندما تكون هناك شخصية رسمية تجد الأمنيين في الطريق كل 100 متر أممي تحت لفتح الشمس الحارة لا أعلم ما مدى نجاعة هذا أممي لكن في فترة ما ألغينا هذا إني أشفق على الأمن ما معنى في كل 100 متر أممي بدون سلاح ماذا يفعل هناك؟ إذا كانت هناك حرارة أو أمطارا لست أممي ولا أفهم النجاعة الأمنية من ذلك لكن أعتقد أن الأمنيين والذين أنا نائب عنهم وشؤونهم تعينني يستحقون معاملة أفضل من هذه.

الجوازات سيدي الوزير، أنا في ألمانيا تعاملت معكم مرة وأشكركم جدا تعطبت الآلة اتصلت بكم وأرسلتم آلة ولكن في أوقات الذروة ما المانع أن تترك آلة احتياطية، بلاد كالمانيا بها 4 قنصليات فإذا تعطبت الآلة ستصبح مشكلة، لا يوجد خط مباشر إلا بعد أن توفروا سيادتكم آلة ثم اتصلوا بالخارجية كي ترسلها في صندوق دبلوماسي وبذلك تتعطل مصالح الناس وهناك من ستنهي إقامته فما المانع من وضع آلة أو اثنين احتياطي في ألمانيا وعندما تتعطب آلة يقع تعويضها في انتظار إرسالها إلى تونس ليتم إصلاحها أعتقد أن هذا حل سهل ويسهل حياة التونسيين لأنه كما قلت بين هومبورغ وبرلين هناك 400 كلم "تتمريدة" ويمكن يجد أو لا يجد.

بعض أعوانك سيدي الوزير اشتكوا لي وهم من الحرس خاصة لديهم مشكل في مرتباتهم هناك السيد قيس بلقاسم غير موجود الذي يعمل في الحرس ويعمل في شهاد الأجر غير موجود دائما لديه طابع اصطناعي وزعه على ناس أخرى توقع مكانه كنا نحارب في عدم تفرغ رؤساء البلديات أصبحنا نعاني من عدم تفرغ أعوان الأمن لديه شركات باسم زوجته ومشغول بها وغير موجود وأعوان الحرس

لا يتحصلون على مرتباتهم ولا يملكون شهادت في الأجر إلى أن اتصلوا بي ككنايب.

سيدي الوزير،

هناك كلام قيل هنا في اللجنة البرلمانية لجنة الأمن والدفاع جاء ناس من منظوريك وقالوا كلاما خطيرا جدا، أمني يتحدث عن كلام لطيف "يضربوله زريقة" في صدره، أعوان من منظوريك متورطين في الدعارة، أعوان من منظوريك يتحصل على مرتب عون من الداخلية أو ضابط من الداخلية لديه أرض تساوي 3 مليارات هذا الكلام مسجل في هذه اللجنة البرلمانية، أنا لا ألقى الأحكام لكن لدي ثقة أنكم ستفتحون بحثا إداريا معمقا في الموضوع لأنه لو صح ذلك ستصبح كارثة الداخلية غير قادرة على حماية الداخلية من الداخلية ما معني لدينا شقوق من الداخلية وهؤلاء من جماعة كمال اللطيف وهؤلاء من جماعة فلان هذا كلام مخيف فالداخلية التي من المفروض أن تحمينا غير قادرة على أن تحمي نفسها من الاختراقات؟ هذا أمر جلل.

بالنسبة S 17...

### السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

سيد ياسين لديك الآن ثمانين دقائق في التعقيب أكثر من السؤال الذي قدمته وأكثر من الجواب الذي قدمه السيد الوزير، لا يوجد استغلال، لدينا جلسة مساءلة وليست جلسة محاسبة لسياسة الوزارة والمساءلة والتعقيب يتعلق بالسؤال الموجه ولذلك أرجوك أخذ ذلك بعين الاعتبار.

### السيد ياسين العياري

سيدي الرئيس، أنا تقريبا أتممت لكن ليست لديك رقابة علي.

### السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

ليس لديك الحق لتكمل، أسحب منك الكلمة وأرجوك أن تتوقف.

### السيد ياسين العياري

هذا تعسف علي.

### السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

لا، لدينا جلسة مساءلة وأنا لن أقطع عنك ولكن أطلب منك أن تتكرم بالتوقف عن توجيه أسئلة لا يتضمنها لا سؤالك الأساسي ولا جواب السيد الوزير، أرجوك.

### السيد ياسين العياري

سيدي الوزير، الملاحظة الأخيرة وأختم بها...

### السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

أرجوك ومن فضلك أستاذ أسحب منك الكلمة وأنا قد طلبت منك أن تتكرم.

### السيد ياسين العياري

سيدي الرئيس، هذا تعسف والله تعسف.

### السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

سجله كما شئت، طلبت منك أن تحترمني وتحترم نفسك.

### السيد ياسين العياري

أحترمك وأحترم السيد الوزير وأحترم نفسي وهذا غير معقول سيدي الرئيس.

### السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

أرجوك أن تتوقف من تلقاء نفسك.

### السيد ياسين العياري

سيدي الرئيس لا، هذه وصاية على ...

### طرح السؤال الشفاهي

### من قبل السيدة سماح بوحوالة

### السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

أسحب منك الكلمة وأرجوك أن تتوقف ولن أسمح لك بالمواصلة، شكرا.

الكلمة للسيدة سماح بوحوالة.

### السيدة سماح بوحوالة

شكرا سيدي الرئيس،

تحياتي،

صباح الخير،

إن شاء الله بالتوفيق في أعمالك،

أرحب كل الترحاب بالسيد وزير الداخلية وبالإطارات المحترمة المرافقة له،

أوجه إليكم في شخصكم الكريم وفي شخص الإطارات الموجودة معنا اليوم أصالة وكذلك نيابة عن كل أفراد المؤسسة الأمنية التونسية أوجه إليكم تحية إجلال وتقدير وإكبار على كل المجهودات الجبارة التي أنتم بصدد القيام بها والتي رغم صعوبة الإمكانيات ورغم التجاذبات السياسية الكبيرة ورغم حساسية الوضع الإقليمي الذي تعيشه البلاد إلا أنكم أقولها ليس في إطار إطراء أو مدح وإنما في إطار الاعتراف بالجميل لهذه المؤسسة التي أثبتت أنها مؤسسة جمهورية ولكن نحن ما زلنا ننتظر منها الكثير، صحيح الوضع الأمني في البلاد بصدد التحسن.

نحن بفضل كفاءاتنا الأمنية والإدارية الكفاءة والوطنية توصلنا إلى اجتياز مراحل دقيقة مرت بها بلادنا ولكن ما زلنا ننتظر الكثير من هذه المؤسسة لأننا على أبواب المرور إلى حقبات تاريخية ينتظر منا شعبنا الكريم أن نكون بنائين وأن نكون محايدين طبعاً في إطار العمل الأمني وأن نكون حجر أساس وضامن لمسار تنموي مستقبلي بناء.

سيدي الوزير،

توجهت إليكم بمطلب مساءلة شفاهية منذ شهر فيفري المنقضي، سأتوجه إليك بموضوع هذه المسألة ثم سأنتظر منك الجواب لو تفضل وكذلك لدي تعقيب.

موضوع المساءلة هو أسباب ومبررات تعمد وزارة الداخلية إهمال الوضع الأمني والسياسي لمعتمدية المكنين التي أنحدر منها هي معتمديتي الأم والتي انتخبت علما في إطار انتخابات 2014 والتي تنتهي إلى جهة المنستير التي أمثلها ككل.

نتوجه إليكم بالاستفسار حول الأسباب التي دعتمكم إلى إبقاء وزارتمكم لمعتمدية المكنين بحالة فراغ وظيفي بدون تعيين معتمد منذ مدة فاقت مبدئيا 7 أشهر لأن المعتمد السابق تمت إقالته خلال شهر أكتوبر في حين أننا توصلنا إلى تعيين معتمد خلال نهاية شهر

ماي وبداية شهر جوان، كل هذه المدة تعتبر حالة فراغ وظيفي وذلك نتج عنه انعدام وجود أي تنسيق للعمل الأمني والسياسي والإداري بين كافة الفاعلين في ذلك الشأن من ناحية وبين أجهزة الدولة ومؤسساتها المركزية والجهوية من ناحية أخرى، ذلك الأمر أصبح مشكلا للخطر على حياة الأمن والأفراد والجمعيات والأحزاب والمؤسسات الفاعلة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا سيما ونحن على مشارف سنة انتخابية وتظاهرات ثقافية ورياضية وتعليمية ومناظرات وامتحانات وطنية تستوجب تغطية أمنية هامة وناجعة.

كذلك سيدي الوزير نحن نستفسر في النقطة الثانية عن سبب تعمد الوزارة إهمال منطقة ومراكز الأمن العمومي والمرور والحرس الوطني بالمكثين بعدم دعمها بالإمكانيات البشرية واللوجيستية اللازمة لتأمين تغطية أمنية شاملة تراوح بين العمل الوقائي والردعي لحفظ الأمن العام لمعتمدية المكثين بكافة ضواحيها ومناطقها الريفية والبلدية والتي تشمل سيدي الوزير 7 بلديات بما فيها المكثين، سيدي بنور، شراخيل، منزل فارسي، عميرة الفحول، عميرة التوازر، عميرة الحجاج، وذلك رغم طلباتنا المتكررة والموجهة لجنابكم من خلال الجلسات واللقاءات المجرأة مع إدارات الوزارة جهوية ومركزيا ومشكورا سيادتكم على استقبالي الاستقبال اللائق والمحترم جدا ولكني انتظرت منكم تفاعلا إيجابيا على الفور للأسف بقينا نترقب هذا الدعم وإلى حد الساعة لم نتوصل به.

النقطة الثالثة، تتعلق بالتساؤل عن منهجية وزارة الداخلية في العمل الوقائي المستوجب لمكافحة الإرهاب بكامل أرجاء ولاية المنستير وخاصة في علاقة بمراقبة عمل الجمعيات وطرق تمويلها وهذا هام وهام جدا بالتنسيق مع مصالح رئاسة الحكومة، وشكرا سيدي الوزير.

### إجابة السيد وزير الداخلية

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة لمعالي السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية

شكرا للسيدة النائبة المحترمة السيدة سماح بوحوالة.

سأتفاعل معك في الثلاث نقاط التي وردت في تساؤلكم، بالنسبة للسؤال الأول المتعلق بشغور خطة المعتمد في معتمدية المكثين نعرف بأن إجراء حركة في سلك المعتمدين تبدو ظاهريا سهلة ولكن على المستوى التطبيقي تخضع إلى عدة إجراءات على الأقل هناك إجراءات دنيا لا بد أن تتوفر في المعتمد المرشح كذلك أعطينا الأولوية لسد الشغورات وأحيانا من بين الصعوبات التي وجدناها أحيانا نفتح أو نرشح بعض الإطارات في بعض المناطق وسرعان قبل أن نعلن عنها نجد بأن هناك تراجع وذلك التراجع يؤثر على كل السلسلة ويجعلك تعيد البرنامج من جديد إلى غير ذلك باعتبار أنه لا نستطيع أن نفرّد كل معتمدية على حدة رغم طول أحيانا الفترة.

في النهاية يوم 23 ماي كما تفضلت سيادتكم وقع تعيين المعتمد الجديد وبأشهر مهامه الفعلية يوم 27 على رأس معتمدية المكثين ونعرف بأنها معتمدية هامة فيها حركية اقتصادية، اجتماعية، سياسية إلى غير ذلك وتتطلب بالفعل وجود مسؤول محلي لإدارة الشأن العام بها والحمد لله على الأقل باشر وانطلق في مهامه.

في خصوص النقطة الثانية التي فيها القليل من التحامل وتعمد الوزارة نحن لا نتعمد هي كلها إمكانيات وأنتم سيد العارفين كل

شيء يمر على أنظاركم المصادقة على ميزانية كل الوزارات تمر أمامكم وبالتالي نتعمد إلى الإهمال بسبب قلة الإمكانيات المادية والبشرية لا أعتقد بأن هذا من خصائصنا ولا من سياسة الوزارة، كل ما في الأمر أننا نشير بأن وحدتنا الأمنية من أمن وطني وحرس وطني الراجعة بالنظر إلى إقليم المنستير تعمل على بذل كافة مجهوداتها للقيام بالمهام الموكولة إليها في مختلف المجالات سواء فيما يتعلق أهم شيء أعتقد أنه التوقي والتصدي لمختلف الظواهر الإرهابية والإجرامية أو فيما يتعلق بإيقاف المفتش عنهم وحماية الأشخاص والممتلكات العامة والخاصة.

أريد أن أشير بأن وحدات الحرس الوطني الراجعة بالنظر إلى إقليم المنستير كانت خلال الثلاثية الأولى من سنة 2019 قد تمكنت من إلقاء القبض على 549 مفتش عنهم وحجز كميات كبيرة سواء من الخمر أو من المشروبات الكحولية وإيقاف العديد ممن يتاجر بالقطع المخدرة إلى غير ذلك إضافة إلى إمطة اللثام عن عديد الشبكات المختصة في سرقة المواشي وهناك عديد الشكايات تقدمتم بها في مدينة المكثين وتم إحباط عديد عمليات السرقة في قطاع المواشي.

فيما يتعلق بمصالح الإدارة العامة للأمن الوطني أو إقليم الأمن الوطني بالمنستير وبالتحديد في مدينة المكثين وبالتنسيق كالعادة مع النيابة العمومية تم إيقاف 25 عنصرا متطرفا سنة 2018 و22 عنصرا خلال سنة 2019 وإحالتهم جميعا على القطب القضائي لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

بخصوص الدعم البشري وهذا مطلب ملح لكل الأقاليم بكل الولايات الدعم البشري واللوجيستي للوحدات الأمنية مرجع نظر إقليم الأمن الوطني والحرس الوطني بالمنستير يتم العمل قدر الإمكان على دعم جاهزية وحدتنا، مع الإشارة أنه تم خلال سنة 2018 تعزيز إقليم المنستير بالنسبة للشرطة والحرس بـ 36 عوناً وتقولون بأن هذا غير كافي لكن الشيء الذي من الممكن أن أعد به بأنه سيتم ضخ الأعدان الذين سيتخرجون في جانفي 2020 بما فيها ولاية المنستير سيكون لها كبقية الولايات نصيب في تخرج هذه الدفعة من أعوان الأمن الوطني والحرس الوطني إن شاء الله في مطلع سنة 2020.

فيما يتعلق بالنقطة الثالثة من سؤالكم حول منهجية الوزارة في العمل الوقائي لمكافحة الإرهاب، أريد أن أبين بأن المصالح الأمنية تقوم بمجهودات جبارة في هذا المجال وفق مخططات محكمة تدرج في إطار استراتيجية وزارة الداخلية للتوقي من الإرهاب هذه الاستراتيجية تتضمن 100 إجراء وتعتمد أساسا على التوقي ومقاومة كل أشكال التطرف واستقطاب الشباب وخاصة بث الفكر التكفيري والتطرف الديني باستغلال المساجد، باستغلال الانترنت والجمعيات المشبوهة.

كذلك في الجزء الثاني من السؤال الثالث حول مراقبة عمل الجمعيات وطرق تمويلها، هناك فعلا كما أشرت تنسيق جدي بين هيكل الوزارة ومختلف الهيكل الأخرى ذات العلاقة مثل مصالح رئاسة الحكومة واللجنة التونسية للتحاليل المالية التابعة للبنك المركزي علاوة على اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب وبالفعل تم تجميد أرصدة وحسابات العديد من الأشخاص للاشتباه في علاقتهم بتمويل الإرهاب، وشكرا.